

آليات تفعيل وتطبيق مذكرات التفاهم والاتفاقيات المشتركة بين جامعة القدس والنيابة العامة

اسمحوا لي أيها السادة الكرام أن اترك الحديث في سبيل التعاون وتطويره وكذلك في تشخيص واقع الحال بما هو معمول به على أرض الواقع لزملائي عمداء كليات القانون والحقوق في الجامعات الفلسطينية الأخرى.

وأبدأ فأقول:

أنه كم سرنا وأسعدنا في جامعة القدس عامةً وفي كلية الحقوق خاصةً المشاركة في هذا المؤتمر الضخم من حيث الكم والنوع، هذا المؤتمر الذي يتطرق لمجالات معمقة جداً وتشكل احتياجات حقيقة تبلورت أو أخذت في التبلور على صعيد الوطن ككل مما ينقل واقع ودور النيابة العامة في فلسطين من مجرد جهاز قضائي هدفه الاقتصاص للمجتمع وتأمين السلامة العامة والأمن والأمانة وإحقاق الحقوق لإفراجه إلى دور آخر شمولي اجتماعي وإنساني وثقافي واقتصادي وأسري لامسناه وعاشناه من خلال التطور الهائل الذي جرى على آليات عمل وهيكله جهاز النيابة العامة في فلسطين فمن نيابة الأسرة إلى النيابة الاقتصادية إلى الالكترونية إلى النيابة الإدارية وغيرها من الإدارات المتخصصة وشديدة التخصص التي تقوم على مبدأ التركيز الدقيق والتخصص وفقاً للحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني حيث ينطلق من حاجة المواطن الرئيسية لإشباع شعوره بالعدل والأمان في ظل أجواء مهنية خالصة.....

ان العلاقات القوية التي نسجتها النيابة العامة على الصعيد الدولي والوطني مجالاً آخر من مجالات هذا المؤتمر وجهد آخر يذكر فيشكر بحيث أننا كقانونيين ومتخصصين في هذا الوطن قد لمسنا وبحق جوانب التطور والإبداع في كثير من المجالات والتي تؤدها النيابة العامة، ولكي لا أطيل عليكم سأحدث اليوم في آليات وسبل تفعيل وتطبيق مذكرات التفاهم والاتفاقيات المشتركة بين كليات الحقوق والنيابة العامة. وحيث أرى أن ندخل في هذا الموضوع مباشرة كما أسلفت فأنتني وبعد إطلاعي على أغلب الاتفاقيات الموقعة بين الجامعات الفلسطينية والنيابة العامة فأنتني أقترح الآتي لتفعيل هذه الاتفاقيات.

أولاً: تشكيل لجنة مشتركة من النيابة العامة وأستاذ أكاديمي متخصص من كل كلية حقوق في الجامعات الفلسطينية ويمكن أن ينضم إلى هذه اللجنة موظف مختص ممثل عن وزارة التعليم العالي أيضاً لدراسة وتشكيل وإقرار ما يلي:

- 1 - مسابقات لها طابع عملي وأكاديمي تدرج في خطط كليات القانون سواء مسابقات إجرائية أو مسابقات تشعر النيابة العامة أن هناك ضعف قانوني فيها من حيث وجوب تعزيز العلم والثقافة بها.
- 2 - الخبرة العملية وأعتقد أن لجنة من هذا النوع يمكن أن تتفق على إنشاء دورات عملية لدى جهاز النقابة أو في كليات الحقوق سواء بالتنسيق مع وكلاء ومساعدى النيابة للحضور إلى الكليات وإعطاء تدريبات عملية أو عبر اختيار طلاب في مستويات معينة لمباشرة تدريباتهم لدى جهاز النيابة.
- 3 - يمكن أن ينبثق عن هذه اللجنة أيضاً دليل تدريبي إرشادي ولكن يأخذ الطابع الأكاديمي للتوزيع على الطلبة في كليات القانون ولمساعدة الأساتذة في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية مثلاً وعدة قوانين إجرائية مرتبطة به وفي هذا السياق يمكن تسليط الأضواء في دليل آخر يصدر عن النيابة على دعاوى العدل العليا والإجراءات المساندة في ذلك.
- 4 - وبشكل عام مناقشة الخطط الأكاديمية والدراسية لكليات الحقوق بما يخدم التصور المشترك للنيابة العامة ولكليات الحقوق في الإجابة عن السؤال التالي ماذا تريد لخريج كليات الحقوق الفلسطينية أن يمتلك من مخزون معرفي ومهارات عملية (مثلاً: أساليب الاستجواب الجنائي والتعرف على أنماط الجرائم، مهارات الكشف عن موقع الجريمة والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها المواطن من جهاز النيابة العامة).

ثانياً: وعلى الجهة الأخرى من أولاً وبالتزامن معه وتسهيلاً لتعزيز القدرات العلمية والمعرفية للعاملين في سلك النيابة العامة وتذليل أية عقبات باتجاه التحاقهم ببرامج لدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تخصيص بعض المنح السنوية لزملاء ومساعدى النيابة العامة لدراسة الماجستير في الجامعات الفلسطينية سواء من خلال الجامعات نفسها كما هو معمول في جامعة القدس أو من خلال مشاريع أجنبية تعنى بتطوير لمكاتب وقدرات العاملين في قطاع العدالة مثل (تجربة القضاء العسكري) ويمكن للجامعات وكليات الحقوق أصلاً تجنيد بعض المشاريع الأجنبية للتعاون في هذا المجال.

ثالثاً: فتح آفاق استعمال واستخدام المكتبات الإلكترونية أو التقليدية القانونية والعامة الموجودة لدى الجامعات وهذا الكم الهائل من المراجع العلمية في شتى أنواع التخصصات أمام العاملين في جهاز النيابة العامة للاستفادة من المخزون الهائل من الكتب والمراجع الموجودة في المكتبات الدولية وفي الدوريات العالمية المرموقة في عدة مجالات لكي يتمكن العاملون في النيابة ومن خلال الجامعات الفلسطينية من الاستفادة من اشتراكات الجامعات في هذه المواقع الدولية.

رابعاً: وفي السياق ذاته التعاون على إنشاء دوريات متخصصة في القانون بشكل عام وفي القانون الجنائي بشكل خاص (حسب ما يتم الاتفاق عليه) فيما بين النيابة العامة وبين كليات الحقوق أو على الأقل نشرات

وأبحاث تساهم الكليات والنيابة فيها من حيث التقييم والتحكيم والنشر كل حسب إمكانياته ومستوى حاجته واقتناعه بمادة النشر أصلاً بما يخدم تعاون في البحث العلمي وأقصد هنا مستوى معمق جداً ينحصر على الهيئة التدريسية أو من خلال بعض طلبة الدراسات العليا المتميزين في الكليات والعاملين في جهاز النيابة ويمكن أن يبنى على ذلك في المستقبل لتوسيع الدائرة بحيث تشمل كليات الحقوق وقطاع العدالة بشكل عام.

كلمة رئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق / جامعة الخليل

الدكتور أحمد السويطي

سبل التعاون بين كليات الحقوق والنيابة العامة في مجال تطوير البحث العلمي ومناهج التدريس

التعليم الجامعي في مراحل تطوره مر بالعديد من المنحنيات ذات العلاقة بمفهوم التعليم؛ من ناحية العلاقة بنطاقه الموضوعي أو التطبيقي، وذلك من خلال البحث لدى القائمين على المؤسسات التعليمية لغايات الوصول الى الطريقة الأقرب لأن تكون مثالية في تحقيق مخرجات التعليم المنشود.

هذا الأمر ارتبط ارتباطاً وثيقاً بطريقة التدريس الواجب إتباعها من قبل كليات الحقوق، حتى تحقق مخرجات تعليم تتوافق والحاجة التي يمكن بها ان ينطلق الخريج إلى سوق العمل حتى يحقق متطلباته.

لهذه الغاية، ولنظرة نقابات المحامين في معظم الأنظمة القانونية إلى كون ما يتم تدريسه في كليات الحقوق يركز وفق منظورها على جانب نظري قائم على تأصيل القواعد القانونية، وفهم بعدها النظري، دون إلمام خريج هذه الكليات بالجانب العملي، الذي ينتقل به من نطاق البعد النظري الموضوعي إلى نطاق التطبيق العملي الإجرائي، في كوكب العالم المحسوس لكل من يعمل في مجال القانون.

هذا الأمر دفع نقابات المحامين إلى استحداث أنظمة التدريب فيها، ضمن قواعد وشروط محددة، ترى من خلالها أن هذا يساعد في تأطير دارسي القانون في الجانب العملي خلال فترة زمنية تحدد قوانين وأنظمة النقابات شروطها ونطاقها وكيفية تطويرها لغايات تحقيق أهداف مرجوة وفق رؤيتها.

ذلك أنه وفق تلك الرؤية؛ فإنه وحتى يتم التمكن من الدخول الى مهنة القانون (المحاماة)، يجب أن يكون ذلك بعد المرور بمدة تدريب على يد محامي بالإضافة الى مجموعة من الاختبارات.

والتساؤل الذي يراود أفكار القائمين على التدريس في كليات الحقوق هو؛ هل من الأفضل أن يتعلم الطلبة القانون، أم من الأفضل أن يتعلموا الطريقة التي يتعلمون بها القانون؟

مقتضى النقاش يتمحور هنا؛ حول ما إذا كان تعليم الطلبة في كليات الحقوق يقتصر على تعلمهم " القانون " أم نكسبهم خبرة بطريقة التفكير التي تمكنهم من معرفة القانون؟

للإجابة على هذا التساؤل، نرى وجوب أن يكون التعليم في كليات الحقوق للطلبة بطريقة تعلمهم التفكير بعقلية قانونية، لأن هذا الأمر يفيد في ان يتمكن الطالب في أي مكان يريد أن يمارس فيه مهنة المحاماة، ويفيد كذلك في نطاق تمكنه من تطوير ذاته العلمية في حقل التخصص القانوني الذي يرغب به.

بشكل عام، في المجتمعات حيث لا توجد الطبقات؛ يندفع الكثير من اجل العمل على التأطير الذاتي من خلال الامتحان لمهنة معينة يرى من خلالها وسيلة تحقق مصدرا للرزق وفي ذات الوقت يتحقق بها مكانة اجتماعية ذات بعد مرموق في ذهن الجماعة.

ولقناعة الكثير من ان مهنة المحاماة يمكن ان يتحقق بها هذان الأمران، ازداد راغبي ارتياد كليات الحقوق؛ فزاد معها باطراد عدد كليات الحقوق في المجتمعات المختلفة، وفلسطين ليس في حالة تختلف عن هذا النطاق الواقعي، في وجود العديد من كليات الحقوق التي ينتسب لها آلاف من طلبة يرغبون في دراسة علم القانون. فكانت - وما زالت- كليات الحقوق تقدم نفسها على ان دراسة القانون؛ هي وسيلة مثالية لإعداد مواطن مثالي، وليس فقط شخص ممارس لمهنة المحاماة.

بالتالي؛ فانه بوجود محورين أساسيين؛ محور الرغبة الفردية بدراسة القانون، ومحور رغبة كليات الحقوق باستقطاب طلبة لدراسة القانون، أدى إلى وجود اهتمام حقيقي بمهنة المحاماة على الصعيد النظام العام في الدولة، والمساهمة في بناء مجتمع متقدم، وإرساء دولة القانون؛ هذا الأمر انعكس بشكل واضح وجلي على تبني أفكار خلاقة محورها إعداد المحامين إعدادا جيدا.

بدأت كليات الحقوق بالتفكير بشكل متقدم جداً لغايات تحقيق هذه الرؤية، فبدأ التفكير بعدم اقتصار دورها على مجرد التعليم النظري من خلال الاستماع للمحاضرات، ولكن الانتقال في التعليم إلى مرحلة تمزج فيها كليات الحقوق بين هذا الجانب النظري وبين إسقاطه على واقع عملي ممزوج به؛ لغايات تكوين الشخصية القانونية لطلبة كليات الحقوق ضمن نطاق هذا المزج بين النظرية وتطبيقها؛ وذلك إلى الحد الذي يهدم الفجوة التي كانت تُخلق لدى طلبة كليات الحقوق ما بين ما يتم تعلمه نظريا وما بين إسقاط هذا على واقع عملي يقتضي منه معرفة استحضار الفهم النظري للعلم إلى بعد تطبيقي له.

هذا التطور في فكر كليات الحقوق لا يكون في كل الأحوال بديلا عن فترة التدريب التي تقتضيها أنظمة نقابة المحامين، ذلك أن الإيمان المطلق لدى نقابة المحامين هو ان التدريب وفق أنظمتها هو الوسيلة الفضلى لإعداد مهني لخريجي كليات الحقوق¹.

يمكن ان يتأتى هذا لكليات الحقوق من خلال ما يلي: -

1. تغيير نوعية وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك من خلال عدم اقتصار التعيين في كليات الحقوق على الأكاديميين فقط، بل الأخذ بعين الاعتبار الاستعانة بقانونيين ذو خبرة عملية واسعة مع القدرة على التدريس؛ وهذا يمكن به المزج بين مزيتين؛ الجمع بين الخبرة في تطبيق القانون والخبرة في تعليم القانون. وهذا يؤثر بشكل حقيقي ومباشر على نوعية خريجي كليات الحقوق؛ ذلك ألا يجعل كلية الحقوق فقط ذات نطاق تعليمي مرتبط بالمعرفة الأكاديمية، بل يجعلها قادرة على المزج بين هذا البعد، وبين البعد الفني التطبيقي لهذه المعرفة الأكاديمية .

2. العمل على التغيير في مناهج تدريس كليات الحقوق؛ والتي في جلها تركز على الجانب المعرفي، حيث من الواجب أن يتم التركيز على الجانب الفني التطبيقي.

3. الاعتماد في التعليم بكليات الحقوق على طريقة استعمال القضايا والتي تتمحور حول تعلم التفكير القانوني أكثر من معرفة قواعد تفصيلية معرفية مجردة عن الواقع.

وفي نطاق التعاون من خلال التعليم بالقضايا؛ فإن هذا الأمر يتأتى من خلال التعاون الحقيقي بين كليات الحقوق في الجامعات وبين أجهزة السلطة القضائية: مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة وغيرها، وحيث إن هذه الورقة مقصورة في بيان سبل التعاون ما بين كليات الحقوق والنيابة العامة فإننا لن نبحت في غير هذا المحور مع العلم أن العديد من سبل التعاون يمكن تطبيقها بين كليات الحقوق ومؤسسات عديدة في الدولة يمكن ان يتحقق بها أهداف مختلفة تصب جلها في نطاق الرقي بالمهنة القانونية داخل الدولة وخارجها.

تتمحور سبل التعاون ما بين النيابة العامة وكليات الحقوق في فلسطين من خلال عدة محاور يمكن لنا ان نتطرق لها كما يلي: -

أولاً: البحث العلمي

لا يمكن لنا أن ننكر أهمية البحث العلمي في تطوير الذات الإنسانية، وبالتالي صقلها في نطاق المعرفة والمهارة التي يمكن أن تساهم في بناء شخصية الطلبة في الجامعات، ولعل البحث في مجال علم القانون يتأتى له ذلك من خلال مزج البحث بين محاوره النظرية ومدى إمكانية إسقاط الفهم النظري على واقع عملي بطريقة تنسجم والأصول العلمية.

لعل هذا يتأتى من خلال تطوير سبل التعاون بين كليات الحقوق والنيابة العامة من خلال القيام بأبحاث مشتركة يتم في البحث بشكل متوازن بين جانبيها المعرفي وجانبيها التطبيقي، ويمكن أن يحقق ذلك من خلال تشكيل لجنة بحث علمي مشتركة بين كليات الحقوق والنيابة العامة للقيام بما تم بيانه وكذلك إتاحة الفرصة لإمكانية النشر للأبحاث في المجالات المختلفة سواء أكانت تخص النيابة العامة أم الجامعات بعد أن يتم تحكيهما.

ثانيا: طريقة التدريس

إن التعلم بطريقة القضايا في دراسة القانون يأتي في نطاق ما تم بيانه في متن هذه الورقة، ذلك ان هذه الطريقة تتوافق والروح العلمية التي تتساءل عن السبب والمبرر (العلة) من وجود القاعدة القانونية؛ وليس فقط الوقوف من قبل الطالب في كلية الحقوق عند حد حفظ القاعدة القانونية ومعرفة خصائصها وبيان حدود نطاقها من خلال معرفة وجودها فقط؛ هذه الطريقة تعتمد على تعليم الطالب القدرة على اكتشاف القاعدة القانونية دون ان يتم فقط تلقينه محتواها.

فالقانون علم، له علاقة متأصلة بالعلوم الاجتماعية الأخرى، فهو ليس بمعزول عنها؛ ذلك أنه يحتوي على العديد من القواعد التي يجب تعلمها والإلمام بها حتى يصار إلى إمكانية معرفة تطبيقها على ما يستجد من وقائع في الحياة الإنسانية، ولكن ذلك لا يكفي، بل يجب أن يقترن بمعرفة مهنية .

هذا يمكن ان يتأتى في كليات الحقوق من خلال خلق برامج تعليمية مشتركة بين الكليات وبين النيابة العامة يمكن من خلالها ان تقوم النيابة العامة برصد كليات الحقوق بالعديد من منتسبيها الذي يتمتعون بعمق معرفي أكاديمي ومهارة في تأصيل القواعد القانونية، وكذلك يمتازون في نطاق وظيفتهم بالقدرة على تطبيق القواعد القانونية المعرفية على وقائع يعيشون معها في نطاق عملهم في النيابة العامة بحيث يقومون بإكساب طلبة كليات الحقوق مهارات فنية تمكنهم من تعلم طريقة فهم القانون بالعلاقة مع الواقع.

هذا الأمر سينعكس بشكل إيجابي على الطلبة بحيث لا يقتصر تعلم الطالب على تعلم القواعد القانونية؛ بل بتعلمه كيفية التفكير بعقلية قانونية، وكذلك اكتساب مهارة استكشاف المبادئ القانونية، وكيفية مناقشة أي قضية قد تعرض عليهم، فهذه الطريقة تعلم الطالب أسلوب ومنهج تفكير قانوني. فمثل هذا الأمر يشجع الطلبة من خلال إشغالهم بنشاط إبداعي في التفكير خاصة إذا احتوت القضايا عناصر تشويق من خلال وقائعها.

ثالثا: مناهج التدريس

إن المعرفة النظرية لا تقل أهمية عن المعرفة العلمية، فكلاهما يعملان بشكل متجانس على صقل الشخصية القانونية لخريج كلية الحقوق، وليس لأي منهما أن تحل محل الأخرى، والقول بعكس ذلك فيه تجني على القانون كعلم له أصوله وقواعده.

هذا يقتضي أن يتم تطوير المناهج التدريسية في كليات الحقوق بشكل متوازن مع تطوير طرق التدريس وتطوير المهارات الفنية لدى الطلبة، وهذا يقتضي أن يتم العمل من قبل لجان مشتركة؛ أكاديمية وفنية، تحاول من خلال تعديل خطط كليات الحقوق إبقاء التوازن متحقق، ويمكن ان يتأتى ذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة مكونة من

قطاعات العدالة المختلفة ومن ضمنها النيابة العامة لغايات تعديل الخطط الدراسية بما يضمن التوازن المنشود بين المحور المعرفي والمحور الفني. وبهذا النطاق يمكن أن تتم معالجة العديد من الثغرات في خطط التدريس في كليات الحقوق وعلاج القصور فيها في أي من هذه المحاور.

وفي جانب آخر، يجب أن لا يؤدي ذلك إلى تضيق نطاق المعرفة القانونية في مناهج كليات الحقوق، لأن على طالب الحقوق وهو في صدد اكتساب مهارات فنية في تعلمه، ان لا يبتعد كثيرا عن الإطار التاريخي والاجتماعي والنقدي للقواعد القانونية، لان هذا سيساهم بشكل ما في تطوير عملية التشريع.

بهذه الطريقة، يمكن لكليات الحقوق أن تقوم بمهمتين متلازمتين؛ إعداد محامي ناجح، وتحسين القانون والمساعدة في تطويره. فبهذا، يلامس الطالب في كلية الحقوق روح القانون بدلا من الاقتصار في معرفته على شكل القانون كقاعدة مجردة لا حياة فيها، فالقانون وسيلة هندسة ذات بعد اجتماعي؛ دون إغراقه أكاديميا مما يؤدي إلى الانعزال عن الواقع، فمن الواجب أن يتم إدراج مناهج تدريس في كليات الحقوق تهدف إلى مزج بين دراسة القيم الاجتماعية وتعلم المهارة العملية.

كلمة عميد كلية الحقوق في الجامعة العربية الأمريكية-جنين

الدكتور بشار دراغمة

العلاقات التبادلية بين النيابة العامة وكليات الحقوق

إن بحث أوجه التعاون والتبادل بين كليات الحقوق والنيابة العامة، ودراسة الاستراتيجيات العملية المتاحة، ومناقشة وتحليل كافة المستجدات التي تطرأ على عمل النيابة العامة، هو مطلب أساسي وضروري، نظراً لحرص الكليات على تعزيز التطبيق العملي إلى جانب المواد النظرية التي تدرس في كليات الحقوق، إذ تتجه رؤية الكليات الحقوقية إلى استقطاب كافة الأنشطة والتدريبات العملية التي تربط الطلبة بالمهن الحقوقية بأنواعها المختلفة، وتنشئة طلابها تنشئة قانونية سليمة وهم على مقاعد الدراسة الجامعية؛ لتعزيز قدراتهم العملية بشكل كافٍ مما يساهم في تمكينهم من اختيار الحقل الوظيفي الذي سينتمون إليه فيما بعد حصولهم على الشهادة الجامعية، ونظراً لتعدد الخيارات والاستراتيجيات المتاحة التي يمكن اعتمادها من أجل تكاثف الجهود وتفعيل دور النيابة العامة في مشاركة الجهات التعليمية في دورها؛ فيمكننا استعراض أهم الأطر والخيارات:

1. وضع إستراتيجية موحدة من أجل تعزيز التعاون المشترك بين كافة كليات الحقوق الوطنية وبين النيابة العامة، وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم باعتبارها جزء لا يتجزأ من مسيرة التنمية التعليمية، على أساس إعداد خريجين مؤهلين وقادرين على حمل رسالة مغزاها تطبيق القانون وتحقيق العدالة، مما يدعم منظومة التعليم القانوني ويرتقي بها إلى أعلى مستوى.
2. تطوير التعليم الأكاديمي المتمثل بالخطط والمناهج الدراسية وتعديل محتواها العلمي بما يتواءم مع المستجدات والمتطلبات الحديثة، والمساهمة في تقديم اقتراحات تتعلق بالقانون الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي، ومشاركة كليات الحقوق في الأبحاث الجديدة والمستحدثة؛ من أجل تنمية الملكة القانونية وجعل الطلبة على دراية تامة في كيفية تطوير الفكر القانوني ومواكبة التطورات التي تحدث في عالم القانون.
3. عقد ندوات ودورات وأنشطة تدريبية وورشات عمل لطلبة الحقوق، ومشاركتهم الخبرات وعقد مسابقات بحثية وتدريبهم على كيفية الكتابة القانونية وإعداد البحوث وإعداد المهام الكتابية، مما يوسع مداركهم ويفتح لهم آفاق جديدة ويجعلهم على تواصل دائم مع النيابة العامة.

4. عقد تحقيقات ومحاكم صورية تحاكي الواقع العملي، حيث باتت كليات الحقوق المعاصرة والحديثة أشبه بالمختبرات والمعاهد البحثية، ولم تكنف بطرح مساقات نظرية دون محاكاتها وتطبيقها، مما يؤهل الطلبة ويجعلهم على أهبة الاستعداد لتولي هذه المهام بدراية وكفاءة عالية، لكأن كافة أعضاء النيابة العامة من نائب عام ومساعديه و رؤساء ووكلاء ومعاوني النيابة العامة هم رجال قانون ويشترط فيهم الحصول على إجازة الحقوق، فلا بد من تنشئتهم ابتداءً تنشئة قانونية عملية تجعل منهم أناساً ذوي كفاءة وخبرة ومؤهلين على أكمل وجه.

5. السماح لطلبة كليات الحقوق بتقديم خدمة المجتمع -والتي تعتبر متطلب جامعي إجباري لكافة الطلبة- في سرايا النيابة العامة وأروقتها، وبذلك يتمكن الطلبة من احتساب ساعات خدمة المجتمع والاستفادة من الخبرات العملية في ذات الوقت.

كلمة عميد كلية القانون في جامعة النجاح

الدكتور جوني عاصي

التعاون بين كليات القانون والنيابة العامة: من التكوين المهني الى التدريب العملي

تهدف المداخلة إلى توضيح مساهمة كليات القانون: إذا كانت تقتصر فقط على التكوين المهني، من ناحية أن شروط الالتحاق بالنيابة العامة تتطلب شهادة جامعية متخصصة في القانون وبالتحديد في القانون الجنائي، أم أنها تمتد أيضا إلى التدريب العملي والذي من متطلباته المرونة والفعالية؟

في مجال التكوين المهني لا بد من الإشارة إلى تطوير ماجستير القانون الجنائي في كلية القانون في جامعة النجاح والذي هو في صلب تخصص النيابة العامة، إما في مجال التدريب، والذي يخضع لمعايير الفعالية والمرونة، نرى من جهة أن الأمر يستوجب التفكير في تأقلم الجامعة للتنافس مع مؤسسات تدريبية بامتياز مثل معهد القضاء الأعلى أو مؤسسات القطاع الخاص التي تتميز بالمرونة في قراراتها. في طبيعتها تركز الجامعة على الثقافة القانونية العامة وعلى المعرفة النظرية. ومن جهة أخرى نعتبر ان المساهمة الأساسية في مجال التدريب هي من قبل النيابة العامة وتهدف إلى تعزيز الاتجاه العملي داخل التكوين القانوني للطلبة من خلال دورات تدريبية داخل كليات القانون مثل دورة الجرائم الالكترونية التي تم تنظيمها بالتعاون مع جمعية "شمس" والنيابة العامة ومعهد القضاء الأعلى حديثا في تاريخ 2018/02/18.

باختصار ستناقش المداخلة دور الجامعة في التكوين المهني وتطويره لدى موظفي النيابة العامة (ماجستير قانون جنائي)، دور النيابة في التدريب العملي لطلبة القانون، مع تطوير فكرة تعزيز العلاقة بين المؤسسات في تحقيق العدالة وبالتحديد العدالة البديلة والتصالحية.

كلمة أمين سر الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية

الدكتور غسان عليان

دور الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية في مكافحة الجريمة

انطلاقاً من الرسالة السامية والثابت الراسخة أولت الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية كل اهتمامها بالأمن بمفهومه الشامل ، وتهدف إلى تأهيل الكوادر الفلسطينية في مجال البحث العلمي في العلوم الجنائية .

وتأتي انطلاقة الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية لتبرز أهمية تضافر الجهود وتعاون الجهات ذات العلاقة لمواكبة التطور والتعامل بمهنية عالية مع ما يستجد من تحديات العصر ومتطلبات المستقبل . وتسعى الجمعية للقيام بدورها المأمول في تحقيق الريادة والتميز وإيجاد حاضنة علمية لجميع المختصين في مختلف العلوم الجنائية وقيادة العمل العلمي المشترك في هذه الاختصاصات ليكون هدفها الأساسي تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الجنائية وتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في هذا المجال وعقد المؤتمرات والدورات والندوات التخصصية وكذلك المساهمة في نشر الإنتاج العلمي للزملاء المختصين في هذا المجال وكل ما يتطلب للنهوض بالعمل وتحقيق ما نصبو إليه من أهداف . وتضم المعية في عضويتها خيرة أبناء البلد من قضاة ونيابة عامة وأكاديميين ومحامين.

الرؤية :

تحقيق الريادة والتميز في العلوم الجنائية محلياً وعربياً .

الرسالة

إيجاد حاضنة علمية لجميع المختصين في مختلف العلوم الجنائية

الأهداف :

تهدف الجمعية إلى تحقيق ما يأتي :

- 1- توطيد الصلات العمية والفكرية بين أعضاء الجمعية من خلال المساهمة في الأبحاث والتقارير العلمية وإعمال الخبرة والاستشارة مع المنظمات الدولية سواء على النطاق المحلي أو الدولي ، ناهيك عن المساهمة في المؤتمرات والندوات الدولية التي تنظمها الجمعية الدولية لقانون العقوبات وسائر الجمعيات ذات العلاقة .
- 2- المساهمة في رسم السياسة الجنائية والبحث والاستقصاء عن الجريمة والعقاب
- 3- تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية وغيرها من الجهات لمكافحة الجريمة بالطرق الوقائية والجزائية
- 4- تداول التجارب بين الجمعية وجميع الأفراد والمؤسسات المعنية
- 5- تطوير العمل الجنائي وتعزيز الكفاءة المهنية في مجالات القانون الجنائي
- 6- إصدار مجلة علمية محكمة

المهام :

- 1- تشجيع استخدام منهجية موحدة للعمل للجهات المختصة في فلسطين والوطن العربي
- 2- تقديم المساعدة الأكاديمية للجامعات والكليات والمعاهد وهيئات التخطيط لوضع البرامج ذات الصلة .
- 3- عقد مؤتمرات وندوات وحلقات علمية لبحث القضايا المتصلة بمجالات اهتمام الجمعية .
- 4- تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال اهتمامها ونشر هذه البحوث وتوزيعها .
- 5- إصدار مجلة علمية سنوية أو نصف سنوية تشمل مجالات العلوم الجنائية المختلفة من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي في هذه المجالات .
- 6- تعزيز الصداقة والتعاون بين العاملين في المؤسسات والجمعيات في مجالات العلوم الجنائية .
- 7- التعريف بالإنجازات العلمية والمهنية .

ولا بد أن نشير إلى أن تحقيق الأمن واستقرار المجتمع هو مسؤولية مشتركة بين أجهزة الأمن وكافة مؤسسات المجتمع المدني وشرائح المجتمع من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية ومكافحة الجريمة التقليدية والمستحدثة على حد سواء ، الأمر الذي يتطلب وجود آليات للقيام بهذه المهام . وقد جاءت انطلاقة الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية لتساهم مع غيرها من الجمعيات في مناقشة كثير من القضايا المحلية واقتراح الحلول . وتسعى الجمعية من خلال رؤيتها المستقبلية لترسيخ مفهوم " الأمن مسؤولية الجميع " وذلك من خلال الوقوف على كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي من شأنها ان تؤدي الى حدوث الجرائم . ومن الممكن تلخيص ما يمكن للجمعية ان تقوم به في إطار مكافحة الجريمة ما يلي :

- 1- التوعية القانونية لفئات المجتمع وفق دراسات وخططك معدة مسبقا .
- 2- تقديم التأهيل العلمي والثقافي والاجتماعي للفئات التي يكثر فيها المجرمون والمعرضين لخطر الانحراف.
- 3- إعداد الدراسات والبحوث العلمية والعملية عن الأسباب والدوافع لارتكاب بعض الجرائم والتي يجب معالجتها بوسائل حديثة واستنادا إلى دراسات علمية .
- 4- التنسيق مع جهات قضائية لتدريب متخصصين وفنيين للتعامل مع الجرائم بأنواعها وتأهيل أكاديميين لدراسة الجرائم ومعرفة الأسباب ليتم تفاديها مستقبلا .
- 5 -مراجعة التشريعات الجنائية والتشريعات المرتبطة بها وتعديلها وفق آليات علمية حديثة تستند الى دراسات متخصصة في مجال علم النفس وعلم الإجرام وعلم العقاب ويؤخذ فيها بعين الاعتبار الجرائم التي تستجد وكيفية التعامل معها .

آليات تحقيق الجمعية لأهدافها :

1- في الجانب التنظيمي : وذلك من خلال

- أ- الإعداد الجيد للخطط السنوية العامة والفردية بشكل مفصل لمختلف الجوانب التنظيمية والمالية والعلمية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع برنامج عملها ومواردها المتاحة .
- ب- الإشراف والمتابعة الدائمان من قبل مجلس الإدارة مباشرة او من خلال اللجان التي يشكلها لتنفيذ خططها وتقييم مستوياتها بصورة دورية.

2- في الجانب المالي : تسعى الجمعية الى تنمية مواردها المالية وتطوير نشاطاتها من خلال :

- أ- الحرص على تحصيل الاشتراكات السنوية للأعضاء
- ب- العمل على نشر نشاطات الجمعية الى البلاد العربية ومحاولة الحصول على مختلف أشكال الدعم
- ج- الإعانات الحكومية والتبرعات والهبات غير المشروطة
- د- العمل على إيصال مطبوعاتها وأبحاثها ودراساتها إلى البلاد العربية وتحصيل عائداتها لصالح صندوق الجمعية

هـ- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة .

3- في الجانب العلمي : تسعى الجمعية من خلال أعضائها سواء بصورة فردية أو جماعية ومن خلال اللجان العلمية المساهمة في التنمية وذلك من خلال

- أ- البحوث العلمية المتخصصة
- ب- المؤتمرات والملتقيات والمحاضرات العامة والتخصصية
- ج- إعداد مشاريع الدراسات التطبيقية وتنفيذها والعمل على التنسيق العلمي